

الفصل الرابع
النقد الماركسي للمجتمع المدني

obekanda.com

♦ بالنسبة لماركس البيروقراطيون هم ممثلو "المادية الفظة" والاهتمام الأساسي لهذه الفئة حاجتهم الخاصة للتقدم داخل التنظيم، وأكثر من ذلك البيروقراطيون هم أناس يقبلون بخضوعهم وطاعتهم للدولة كشرط لتأمين مستقبلهم.

لكي نفهم النقد الماركسي للمجتمع المدني علينا في البداية التطرق باختصار لموقف ماركس من فلسفة هيجل.

في كتاب هيجل "فينومينولوجيا الروح" يؤكد أن التاريخ ممكن فهمه بوصفه تقدماً بواسطة الفكرة المحورية التي يسميها هيجل "الروح المطلق". ويعني بالروح الاتجاهات الأخلاقية التي يجب أن تكون متجسدة في المؤسسات أو النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحكم الحياة الإنسانية، وهذه المعرفة تتطور بازدياد مع الوقت وبوصفها فهما للروح تظهر إمكانياتنا الأخلاقية.

وبموجب فلسفة هيجل، فإن نهاية التاريخ تظهر الروح أو تتجلى بشكل كامل كفهم تام ممكن لكل التصورات الأخلاقية التي تتحكم بالحياة وما يوافقها من الأشكال الدستورية أو القانونية المعروفة للبشرية، وبموجب فلسفة هيجل أيضاً، فالدولة هي التجسد الضروري للروح المطلق، فهي تراقب المجتمع المدني الذي هو مجال المصالح المتنافسة.

وبموجب هيجل كذلك، الاتجاه الأخلاقي المقدم من الدولة، ويمكن أن يكون هناك كثير من المصالح المختلفة في المجتمع المدني ولكن في الوقت نفسه سوف لا يكون هناك تشظ أو منافسة مدمرة. وتقترح رؤية هيجل أن الروح تبني طريق الحياة والهوية للجنس البشري، بالمحافظة على أهداف الروح المطلق.

في مقابل هذا الطرح المثالي للفلسفة الهيجلية حول المجتمع المدني تقول الفلسفة المادية الماركسية بأن تفكير الموجودات الإنسانية ومشاريعها أو أعمالها هي التي تخلق تصور الروح المطلق، وأيضا النظام الأخلاقي لهذا المجتمع أو ذلك، وتعكس المسار الحقيقي للأحداث الجارية في التاريخ. وإن الفهم الذاتي الإنساني هو وظيفة لشكل جدلي متطور في أحداث التاريخ. فبموجب الفلسفة الماركسية، فالروح المطلق ليس هو الذي يخلق المسار الذي نسلكه لنرى ونفهم أنفسنا، ولكن عملية التفكير هي التي تخلق الروح المطلق، لا بل وبالإضافة إلى ذلك فعمليات التفكير الإنساني هي التي تكشف طريق منطق الأحداث الحقيقية الذي يشكل ويصور مشاهد الحياة والفهم.

لذلك عندما يبحث ماركس في إعادة النظر في هيجل فإن هدفه كان إثبات كيف تخلق أبنية الوجود المادي في المجتمع الطبقي، أي مجتمعات الملكية الخاصة تباعد الجنس البشري، برفضها تحقيق الحاجات الحقيقية والممكنة للناس، لكل الناس، وأكبر مثال على ذلك ما يجري في عالمنا المعاصر من خلال ظاهرة الفقر، حيث يعاني أكثر من مليار إنسان من الجوع، في حين هناك مئات العائلات فقط تسيطر على الاقتصاد العالمي. و فقط عندما تصبح أبنية الوجود المادي ذات ملكية عامة مفهومة ومتغيرة أيضا قد تكون البشرية أخيرا قادرة على تحقيق معظم حاجاتها الحقيقية ورغباتها.

في هذا المسار يؤكد ماركس في نقده "لفلسفة الحق عند هيجل" أن هيجل اخطأ في فهم العلاقة المناسبة بين الدولة والمجتمع، فالدولة عند هيجل بوصفها مظهرا لفكرة الروح المطلق إنما تعكس العلاقة بين الدولة والمجتمع. وعند هيجل الأمل الأسمى هو الدولة التي

تجسد تصوره للحياة الأخلاقية، وتخلق هذه الدولة الشروط أيضا التي تحدد الأساس للحياة الإنسانية، غير أنه عند ماركس الديمقراطية هي التصور الأسمى الذي تستطيع الدولة أن تجسده. وفي الديمقراطية يعمل المواطنون معا على خلق دستورهم الخاص وتحديد الشروط التي بمقتضاها يعيشون، وفي الوقت نفسه يصفون الشروط التي بمقتضاها ترتبط الدولة بمواطنيها. يبدأ هيجل من الدولة ويجعل الإنسان خاضعا للدولة، وتبدأ الديمقراطية من الإنسان وتجعل الدولة تشكيلا للإنسان. وفي الواقع كان ماركس يعتقد أن الديمقراطية كشكل للحكومة هي التعبير الصحيح وحده عن المصالح العامة للناس، فالديمقراطية وحدها هي الوحدة الحقيقية للخاص والعام.

وأكثر من ذلك رفض ماركس رفضا قاطعا اقتراح هيجل أن البيروقراطية تقوم على الطبقة المثقفة والموظفين المدنيين المتعلمين جيدا الذين يحملون فكرة الروح المطلق ويشكلون المجتمع المدني بالطريقة التي هي أقدر على تحقيق هذا التصور في الممارسة.

لكن بالنسبة لماركس البيروقراطيون هم ممثلو "المادية الفظة" والاهتمام الأساسي لهذه الفئة حاجتهم الخاصة للتقدم داخل التنظيم، وأكثر من ذلك البيروقراطيون هم أناس يقبلون بخضوعهم وطاعتهم للدولة كشرط لتأمين مستقبلهم.

مقابل ذلك أكد ماركس بأن المجتمع المدني القائم على التعقب الحر للمصلحة الذاتية لا يمكن أن يخلق أو يوجد مجتمعا يلازمه الإحساس بالرخاء المشترك.

فبالنسبة لماركس الفهم التام لحقيقة الأوضاع الموجودة التي يندمج بها الناس مع أسلوب الطابع المادي للمجتمع، خاصة بناء الحياة

الاقتصادية، والتي غالباً تغرب الأفراد وتمنعهم من تأدية دور في النشاطات التي تعينهم على التحقق التام لجهودهم الفطرية، وهذا ما يحدث الآن في المجتمع الرأسمالي وكتابات ماركس المطروحة في "المخطوطات الفلسفية والاقتصادية" ومقالته "عن المسألة اليهودية" كتبها ماركس ليؤكد أهمية البناء الاقتصادي للمجتمع في تحديد البناء الفوقي للمجتمع من مفاهيم، وأخلاق، وثقافة وسياسة، أي الوجود يحدد الإدراك.

فبالنسبة لماركس النظام الاقتصادي الرأسمالي للمجتمع المدني ينكر أولوية التطور التام للأشخاص. وهذا نجده في الكثير من دراسات ماركس ونقده الاقتصادي والتاريخي للرأسمالية.

كان ماركس يرى أن الحياة في المجتمع المدني تأخذ مكانها في وضع السوق الرأسمالي المسيطر. حيث يتنافس أعضاء هذه البيئة، كل مع الآخر كأفراد ليحققوا الكثير لأنفسهم بقدر ما يستطيعون، ويمثلوا مسار القواعد الحاكمة في العملية التنافسية، وهنا كل شخص "يعمل ببساطة كفرد خاص ويعامل الآخرين من البشر كوسائل" ويحط من قدر نفسه بلعب دور الوسيلة ويصبح ألعبه لقوى السوق الغريبة.

فبالنسبة لهيجل تقوم الدولة فوق المجتمع المدني، مثلها مثل وضع السوق يوجد النظام والوحدة داخل كل مجال، وهنا كنتيجة لأفعال الدولة، فإن الأفراد في المجتمع المدني قد يرون أنفسهم بوصفهم أفراداً منفصلين يتنافسون مع الكل الآخرين.

عن النقد الماركسي للمجتمع المدني

◆ نقد ماركس للمجتمع، المجتمع المدني الرأسمالي على جانب كبير من الأهمية بسبب أن الموجودات الإنسانية فقدت إمكانية الاختيار

لتأمين الازدهار الإنساني، فلم تعد متحررة إطلاقاً من العيش مثل الحيوانات في هكذا مجتمع، حيث باتت مهمة فقط بتأمين حاجاتها للبقاء الطبيعي المباشر.

أعضاء الكميونة/الكومونة (أعضاء المجتمع المدني) يشاركون في الإحساس المشترك بالمسؤولية من أجل رخاء المجتمع، وهذا المنظور الهيجلي بالنسبة للمجتمع المدني يقول عنه ماركس بأنه استبدال الدين المسيحي برؤية علمانية جديدة للدين.

لذلك يقول ماركس "إن الدولة السياسية في العلاقة بالمجتمع المدني هي بالضبط روحية تماماً مثل علاقة السماء بالأرض".

عند ماركس يوجد وجهان للحياة في المجتمع المدني الرأسمالي، الوجه الأول البعد الخاص المتغلغل والذي يملئ النتائج، هذا البعد الخاص يجعل خلق أو وجود "كميونة" أمراً مستحيلًا. وقد أثبت ماركس هذه النقطة بالإشارة إلى أن التقدم الأساسي للمجتمع المدني يقدم الحقوق الأساسية لكل الناس، ولكن في نفس الوقت يؤدي إلى شروط وأوضاع تناقضية في الكميونة في الحياة المشتركة للمجتمع المدني.

ففي المجتمع المدني الطبقي الرأسمالي حقوق أعضاء المجتمع المدني معناها حقوق أعضاء هذا المجتمع، وهي انعكاس للإنسان الأناني أو المحب لذاته، الإنسان المنفصل عن الآخرين وعن المجتمع. فمن خلال حق الملكية الخاصة، وخصوصاً على وسائل الإنتاج الكبيرة تؤدي إلى أن يفعل أصحاب رأس المال بأن يفعلوا ما يريدونه وان يستمتعوا بالثروة وإدارتها وتنظيمها كما يريد الرأسمالي بدون أي اعتبار للطبقات الأخرى وخاصة الطبقة العاملة وباقي شرائح المجتمع.

والمساواة في هذا المجتمع المدني الرأسمالي تعني الحرية المتساوية أو الاستحقاق المتساوي ليفعل المرء ما يريد ، حتى ولو كان هذا الفعل أو الاستحقاق يتناقض مع المصلحة العامة لهذا المجتمع المدني أو ذاك. وأكبر مثال على ذلك ما يجري من هروب لرؤوس الأموال من الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية كالليونان وإسبانيا إلى دول لا يزال اقتصادها الرأسمالي مستقرًا كألمانيا وانجلترا.

وهذا الحق ليس معناه شيئاً أكثر من حق المصلحة الذاتية على حساب المجتمع المدني.

وحق الأمن في هكذا مجتمع هو حق حماية كل حقوق المرء وفي هذه الحالة أصحاب رأس المال أو كما عرضها ماركس "تأمين حب الذات".

وتأسيساً على ذلك قال ماركس إن الحرية في المجتمع المدني الطبقي بوصفها حقاً للإنسان ليست موجودة بموجب العلاقات بين الإنسان والإنسان، بل بالأحرى بموجب انفصال الإنسان عن الإنسان. وتكون الحرية حق الانفصال، حق الفرد المحدد في انسحاب الفرد نفسه؟

"وتكون مشكلة الحياة أو المعيشة في بيئة مثل هذه - حيث يكون الناس هكذا منفصلين كل عن الآخر، ويعيشون في علاقات خصومة أو عداء مع الكل الآخر - أنه لا يوجد أساس للتحرر الإنساني" في المجتمع المدني الطبقي.

ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي، تلتف حول هذا اللب، أي المجتمع المدني الطبقي، شرائح وطبقات مختلفة وطرق حياة مختلفة

ومصالح متناقضة تتكرر التطور التام للأشخاص. فالنظام الرأسمالي الاستغلالي وديناميات هذا النظام هي مصدر الاغتراب الإنساني في هذا المجتمع. وفي كتاب ماركس حول "المسألة اليهودية" يرى أن الحياة في المجتمع المدني تأخذ مكانها في وضع السوق الرأسمالي المسيطر، حيث يتنافس أعضاء هذا المجتمع، كل مع الآخر كأفراد ليحققوا الكثير لأنفسهم بقدر ما يستطيعون ويمثلوا لمسار القواعد الحاكمة في العملية التنافسية. وهنا كل شخص "يعمل ببساطة كفرد خاص" ويعامل الآخرين من البشر كوسائل ويحط من قدر نفسه بلعب دور الوسيلة، ويصبح ألعوبة لقوى السوق الغربية.

التطور التام لإمكانات الناس

لذلك قال ماركس إن "التحرر الإنساني سوف يكون كاملا أيضا عند اندماج الإنسان الفرد الحقيقي فهو نفسه المواطن المجرد.. عندما يدرك وينظم قدراته الخاصة.. بوصفها قدرات اجتماعية، لذلك هو لم يعد يفصل قدراته الاجتماعية عن ذاته بوصفها قدرة سياسية".

ويعني ماركس بهذه العبارة أن الأفراد يجب أن يكون لديهم القدرة على إيجاد أو اختراع الكومونة السياسية التي تمثل المصالح المشتركة وحاجات كل المشاركين، وأكثر من ذلك، مثل تلك الكومونة السياسية يجب أن تكون منظمة بالطريقة التي تسمح للأفراد أن يشكلوا الحياة الاقتصادية في المجتمع وينظموها.

و فقط في هذه الحالة يصبح ممكنا التطور التام لإمكانات الناس. وأكثر من ذلك يجب أن تكون هذه الكومونات مؤسسة على العلاقات الاجتماعية التي ينظمها الأعضاء أنفسهم، وفي هذا الوضع

يستخدم العمال حقوقهم بوصفهم مواطنين ليقرروا ويجددوا ما سوف ينتجونه وكيف تكون المهارات المختلفة وقدرات الناس مرتبة أو منظمة لإنتاج هذه السلع وإدارة النظام الاقتصادي للمجتمع ككل.

ففي المجتمع الرأسمالي رغم الخطوة التقدمية الهامة بالنسبة للحقوق السياسية بالمقارنة مع نظام الإقطاع فإن هذه الحقوق لا تسمح بالتححر التام طالما أن هذه الحقوق جارية في المجتمع الرأسمالي.

ففي هذه الحالة، أي المجتمع المدني الرأسمالي الطبقي المعاصر يستخدم الناس حريتهم السياسية للمصالح الطبقية ويستمر الوجود الأناني الفردي. ولذلك لن يصبح الأفراد مواطنين على الإطلاق، يؤدون دورا في تشكيل الحياة الاقتصادية في المجتمع، لذلك فإن الاغتراب في المجتمع الرأسمالي هو نتيجة حتمية.

فالعامل في المجتمع المدني المسيطر عليه طبقة رأس المال لا ينتج السلع فحسب، ولكن يصبح هو سلعة أيضا.

ففي الاقتصاد الرأسمالي يتم تقدير العمال على أنهم حزمة من الطاقة تستخدم بشكل مناسب، مثل أي آلة أخرى تستطيع أن تنتج النتائج المرغوبة بالنسبة لطبقة رأس المال.

ولكن الماركسية تطرح إحداث تطور تام لقدرات الناس، فكما قال ماركس "إن الاتجاه الفعال الحقيقي للإنسان عن نفسه كموجود دقيق، وتجليه أو ظهوره كموجود نوعي حقيقي (أي بوصفه موجودا إنسانيا) يكون ممكنا فقط بكشفه لنفسه حقا كل القدرات التي هي له بوصفه إنسانا نوعيا".

وفي كتاب ماركس "المخطوطات الاقتصادية والفلسفية" الصادر عام 1844 يُظهر أسباب الاغتراب في المجتمع الرأسمالي، ومنها تباعد العامل عن الإنتاج الذي ينتجه العامل نفسه.

وبالتالي كنتيجة للعمل الذي يرتبط به العمال أصبحوا يعتمدون على المجتمع الذي يحتاج إلى المنتجات التي ينتجونها، لأنه إذا لم يحتج المجتمع هذه المنتجات فإنه لن يوجد عمل للعمال، لذلك لا توجد وسائل يدعم العامل بها نفسه. وفي نفس الوقت إنتاج العامل لا يحدث أي تغيير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي بمقتضاها يحدث أو يوجد الإنتاج، وهذه الأوضاع أو الشروط التي يتم فيها الإنتاج، أي الملكية الخاصة لطبقة رأس المال لوسائل وأدوات الإنتاج تجعل حياة الطبقة العاملة مغتربة بشكل راديكالي حيث لا تسمح للعامل أن يحقق إمكاناته أو قدراته. واستمرار الشروط أو الأوضاع الاقتصادية هذه هي التي تخلق اغتراب الطبقة العاملة واستحالة تحررها الإنساني في هكذا مجتمع طبقي رأسمالي.

وكذلك في المجتمع الرأسمالي تعاني الطبقة العاملة الاغتراب عن فعل الإنتاج ذاته حيث يكون العامل مجبرا على القيام بالعمل الذي هو لا يملك فيه مصلحة في انجازه، بالإضافة لعدم وجود أي علاقة لتطور إمكاناته الأساسية كموجود إنساني، لأن عمله ليس إراديا أو اختياريا ولكن قسرا.

"إنه عمل إجباري أو قهري"، وهذا العمل يؤدي إلى "العجز في قدرات العمال الذهنية والفيزيائية"، بل أكثر من ذلك، لأن العمل من هذا النوع في المجتمع الطبقي الرأسمالي يجعلنا نعيش في علاقات بعيدة

عن قدراتنا وملكاتنا الأساسية، فنحن نعيش بإحساس غريب عن نفوسنا، وبالتالي نحن لا نستطيع إطلاقاً معرفة طبيعة ما يمكن أن نكون، وهنا نحن لدينا تباعد عن الذات وتباعد عن الأشياء.

أضف إلى ذلك فنحن في المجتمع المدني الطبقي نفقد قدرتنا على فهم قدراتنا كنوع، وهذا ليس معناه أننا نستطيع إدراك قدراتنا الخاصة كأشخاص متفردين. وفي هذا المجال طرح ماركس تمييزاً بين القدرات المرتبطة بالعمل الإنساني والقدرات المتعلقة بالحيوانات.

فالحيوانات تستطيع أن تنتج خيارات لتشبع فقط الحاجات المباشرة المرتبطة ببقائها. ويعرف الجنس البشري كيف ينتج خيارات أو سلعا وذلك يكون بالمحافظة على مقاييس أو معايير كل أشكال النوع وليس بالضبط حياة الموجودات الإنسانية.

وبالأحرى تعمل الموجودات الإنسانية كموجودات واعية على إنتاج أساس لكل حياة الموجودات الإنسانية، خلافاً للحيوانات نحن نستطيع أن نضع أحكاماً "في توافق مع قوانين الجمال".

والمغزى هنا هو أن الموجودات الإنسانية تستطيع أن تعرف قدراتها وتختار متابعة تلك الطرق للحياة التي تؤمن الازدهار الإنساني، وإنكار هذه الإمكانية في وضع الطبقة العاملة في المجتمع المدني الرأسمالي، جعل نقد ماركس لهذا المجتمع على جانب كبير من الأهمية بسبب أن الموجودات الإنسانية لم تعد متحررة إطلاقاً من العيش مثل الحيوانات في هكذا مجتمع، مهتمة فقط بتأمين حاجاتها للبقاء الطبيعي المباشر.

عن النقد الماركسي للمجتمع المدني (الملقة الثالثة والأخيرة)

الشيوعيون المصريون خلال الاحتفال بالأول من أيار في ميدان

التحرير.

◆ الفلسفة الماركسية تسمح لنا بفهم مصدر الاغتراب، وتحرر أنفسنا النقدي منه، فهدف الفلسفة الماركسية ليس فهم الواقع الموجود فقط ولكن أيضا العمل على تغييره. فالفلاسفة قبل ماركس فسروا العالم بطرق مختلفة ولكن الماركسية طرحت المطلوب ألا وهو تغييره.

في المجتمع المدني الرأسمالي وفي بنائه الفوقي، الوعي الاجتماعي، وخاصة أهم مركباته، أي الثقافة يفشل هذا المجتمع في حماية الأفراد من الاغتراب، ويفشل في معاملة الآخرين كغايات، كما في السياق الماركسي، الذي يتطلب أن يكون الأشخاص قادرين على الاعتراف بالآخرين ودعم صفات كمالهم بما فيها الاعتراف بقدراتهم التامة، حيث في المجتمع الرأسمالي كل شخص هو لا شيء إلا سلعة يتعقب الحاجات الأساسية للبقاء، ولا يمكن تحقيق هذه الغاية. وهذا المجتمع المدني الطبقي الرأسمالي يفتقد الفضائل الأساسية التي تجعل من الممكن تكريس المجتمع للتطور الممكن لكل شخص. والقيم الرئيسية التي تحل محل الفضائل في المجتمع الرأسمالي هي قيم البخل أوجب المال، قيم زيادة الأرباح من خلال تعميق استغلال الطبقة العاملة من ناحية وزيادة ثروة رأس المال من ناحية أخرى.

ففي المجتمع المدني الرأسمالي "الشرط الأساسي للوجود والسيادة بالنسبة للطبقة البرجوازية هو تكديس الثروة في أيدي بعض

الأفراد وتكوين رأس المال وإنمائه. وشرط وجود الرأسمال هو العمل
المأجور". (ماركس وأنجلز - البيان الشيوعي).

وفي هكذا مجتمع مدني رأسمالي يصبح العامل ملحقا للآلة ،
والمطلوب من كل شخص لتحقيق المهمة البسيطة للآلة أن يبقى
كموجود إنساني غير ناضج، "أي كطفل"، وأكثر من ذلك فإن العمال
يجب أن يتبنوا مبادئ أو مذاهب مرتبطة بإنتاج الثروة، وهذا معناه أن
العمال يجب أن يقبلوا بوجود مستوى من المعيشة من أجل أن يذهب الجزء
الرئيسي من دخل عملهم إلى طبقة رأس المال، إلى مالكي وسائل الإنتاج.
ولتحقيق هذا الهدف يتعلم العمال توجيه الحياة لإنكار الذات.

وفي الواقع يتحول العامل إلى موجود لا يشعر بنقص كل
الحاجات. وهنا يصبح العامل شخصا مظلوما، ومالك وسائل الإنتاج
يستخدم الثروة التي أنتجها العامل، لا ليجعل العامل قادرا على تحقيق
قدراته تماما ولكن ليحصل أكثر على الأرباح وزيادة رأس المال.

ولقد قال ماركس "أنتم العمال أقل تفكيرا وحبا ومعرفة وغناء
وتصويرا وخيالا.. الخ، وأنتم الرأسماليون أكثر ادخارا ويصبح كنز
الرأسمالي الأكبر هو رأس مالك أنت أيها العامل هو عمك".

وفي هكذا مجتمع تصبح النقود أو الثروة هي الأساس لتحديد
ما يمكن أن يكون كل شخص، ومن يكون كل شخص. هذا معناه
أن تحديد "من أكون أنا" يكون دائما وظيفة النقود التي أملكها مثلها
مثل ما أفعل لاكتساب النقود.

وهذا الوضع الموضوعي في المجتمع المدني الرأسمالي المعاصر
يدفع الطبقة الرأسمالية المالكة لرأس المال ووسائل الإنتاج تستغل كل

الظروف الاقتصادية والقوانين يهدف زيادة الثروة على حساب باقي شرائح المجتمع وخاصة الطبقة العاملة. وهكذا إلى جانب اهتمام هذه الطبقة بالثروة يصبح البخل وعدم الاهتمام بالقضايا الحارقة للمجتمع مثل البطالة والفساد وزيادة أرباح رأس المال غير المنتج عن طريق البورصة (وسأطرق لموقف ماركس بالنسبة للبورصة في مقال آخر)، قيمة أخرى أساسية لطبقة رأس المال في المجتمع المدني الطبقي، وهكذا تصل هذه الطبقة إلى عدم الاعتدال والتطرف وتتبنى مواقف أكثر يمينية على المستوى السياسي كما يحدث في أمريكا وبعض الدول الأوروبية وإسرائيل.

من هنا نؤكد بأن سير التاريخ خاضع لقوانين داخلية عامة، وكل نضال سياسي هو نضال طبقي، وأن كل نضال تخوضه الطبقات من أجل تحررها رغم شكله الذي هو بالضرورة سياسي - لأن كل نضال طبقي هو نضال سياسي، هو بالنتيجة نضال لأجل التحرر الاقتصادي.

فلا شك إذاً، أن الدولة، أي النظام السياسي، تؤلف في التاريخ الحديث على الأقل، العنصر الثانوي، بينما المجتمع المدني - ميدان العلاقات الاقتصادية يؤلف العنصر الحاسم.

وفي هكذا مجتمع يرتكز على العلاقات الاقتصادية وتجميع الثروة لدى طبقة رأس المال، يصبح كما قال ماركس: "إن ما أقدر على فعله كإنسان إذا كان بالنسبة لي كل قدراتي الأساسية الفردية عاجزة أو غير قادرة بالنسبة لهذا الفعل، فإنني أكون قادراً على فعله بواسطة النقود".

وفي هكذا مجتمع تفقد الفضائل التقليدية الكثيرة مكانتها الهامة ويظل الناس يتكلمون حول الفضائل من الأمانة أو الصدق أو الحب، ولكن هذه الفضائل من السهل أن يحل محلها بسهولة ما يناقضها من الرذائل مثل الكراهية وعدم الصدق والانتهازية والنفاق. وكل هذا من أجل هدف واحد وهو جمع الثروة والنقود. وهكذا كل القيم والفضائل التقليدية تتبدل وتتعدل أو تتكيف مع التغيير في الظروف من أجل الوصول إلى هذا الهدف، هدف جمع الثروة والنقود.

وفي هكذا مجتمع مدني طبقي لا يستطيع الناس أن يكون لديهم علاقات مؤسسة على الاهتمام المشترك بالتطور عند كل شخص في المجتمع.

ولكن لدى ماركس "يجب أن تكون التبادلات التي لدينا مع الكل الآخر مخططة لا لتجعل الناس أثرياء ماديا جدا، ولكن هذه التبادلات يجب أن تجعل الكومونة المؤسسة على الفضائل ممكنة، وان تساعد الناس على دعم الاحترام المتبادل، وحب القدرات الأساسية ومهارات الحياة الإنسانية.

خاصة علاقاتنا يجب أن تكون مخططة لتكون جهودا حميدة تجعل الآخرين أقدر على المشاركة معنا بآمالهم وقدراتهم، وكذلك تجعلنا أقدر على المشاركة بآمالنا وقدراتنا مع الآخرين".

ولذلك، تسمح لنا الفلسفة الماركسية بفهم مصدر الاغتراب، وتحرر أنفسنا النقدي منه، فهدف الفلسفة الماركسية ليس فهم الواقع الموجود فقط ولكن أيضا العمل على تغييره. فالفلاسفة قبل ماركس فسروا العالم بطرق مختلفة ولكن الماركسية طرحت المطلوب ألا وهو تغييره.

لقد اعتقد ماركس أن دراسة التاريخ والفلسفة يجب أن تستخدم لتغيير ظروف الحياة الإنسانية للأفضل. وبالتالي يكون من الممكن أن نتعلم التاريخ، ويعمل هذا، تستخدم دروس الماضي لتغيير مسار المستقبل.

ففي المجتمع الرأسمالي عملية تخطيط إنتاج الحاجات الإنسانية تكون لصالح طبقة رأس المال وضد المصالح المفضلة بالنسبة لباقي شرائح المجتمع، وخاصة الطبقة العاملة، ولكن في الوقت نفسه من خلال النضال الطبقي تستطيع الطبقة العاملة أن تقوم بنضالات اجتماعية ثقافية سياسية ضد قوى رأس المال بغرض خلق علاقات إنتاج هي لم تعد مغتربة بعد، من خلال إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخاصة الكبيرة.

فكما قال ماركس "إن الظروف تصنع الناس تماما بقدر ما يصنع الناس الظروف".

وهكذا نستطيع أن نغير الظروف الإنسانية ونحرر البشرية من الاغتراب.

بالنسبة للماركسية بعد أن انتهى مشهد التشكيك الاجتماعية الاقتصادية الإقطاعية، ظهر المجتمع المدني في القرن الثامن عشر مع نظام للإنتاج والتجارة تسيطر عليه البرجوازية - طبقة رأس المال، وأكثر من ذلك، أن هذه الطبقة هي المرتبطة، والتي تحدد البناء الفوقي "للمجتمع، أي المرتبطة بالقيم الاجتماعية والسياسية التي أسست فكرة المجتمع المدني، والتي قدمت الدعم الثقافي والسياسي والأخلاقي للمحافظة على نظام الإنتاج الموجود في المجتمع الرأسمالي.

لكن في الوقت نفسه نتج عن النظام الرأسمالي الجديد صراع طبقي بين طبقة رأس المال والطبقة العاملة وهذا الصراع موضوعي جدلي سينتهي بالثورة الاجتماعية التي تمهد للشيوعية.

إن شرور المجتمع المدني الرأسمالي ترتبط بدافع الرأسمالي تحقيق أعلى معدل من فائض القيمة من الطبقة العاملة.

ولكن في المجتمع الشيوعي سيكون تطور قوى الإنتاج أقدر على تطور "كل ما يحيط بتطور الفرد".

وفي هذا الوضع الجديد يتوقف على كون العمال سلعا يملكها الرأسمالي وتتحول الطبقة العاملة إلى موجودات إنسانية كاملة بقدراتها المختلفة في حاجة إلى التطور الدائم. وفي كل المجالات لدى العمال مطالب طبيعية أساسية وكذلك لهم مطالب أخلاقية ثقافية عقلية، وبالتالي سيكون في المجتمع الشيوعي التركيز على كيفية تأمين التطور الممكن الكامل لكل شخص في المجتمع. ففي الشيوعية المتقدمة تكون قيم المجتمع "من كل وفقا لقدراته ولكل حسب حاجاته".

"لم يرقم الفلاسفة إلا بتفسير العالم بأشكال مختلفة مع أن المطلوب كان تغييره". إن هذه الفكرة التي صدرت عن كارل ماركس في عهد شبابه منذ حوالي مائة وسبعين عاماً هي بمثابة مفتاح لفهم نشاط كل من يتبنى الفكر الماركسي. فالإنسان المعاصر قادر ليس فقط على تفسير العالم المادي المحيط به، بل على تغييره كذلك.